

دفع الولايات المتحدة الى اقراض المال لالمانيا الغربية بموجب خطة مارشال وبالتالي تسهيل السبيل أمام هذه الاخيرة لتستعيد عافيتها الاقتصادية^(٢٩). وهذا هو سبب استعداد امريكا للتخلي عن حقها في الاحتلال ولنح المانيا الغربية درجة كبيرة من السيادة عام ١٩٤٩ ودرجة اكبر في ايار (مايو) عام ١٩٥٢ . وهو يفسر بالطبع ، توق امريكا الى اعادة تسليح الالمان الغربيين^(٣٠).

ومع ان الاهداف المشتركة لالمانيا الغربية والولايات المتحدة كانت كثيرة ويمكن للمرء ان يتوقع ديمومة مبرر وجودها لمدة طويلة ، فانه لم يكن يوسع الالمان الغربيين ابداً ان يكونوا على يقين تام حول العطف الاميركي على مطالبهم . ذلك انها تنطوي على خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي واحتمال قيام المانيا تؤدي ديناميكيتها الى تعسير الامور للولايات المتحدة . والى ذلك كان مستقبل المانيا الغربية الاقتصادي مرتبطا بالنجم الغربي ومشحونا بالشكوك . وكان مستوى معيشتها ما يزال متدنيا بالمقارنة مع مستوى معيشة معظم بلدان اوروبا الغربية ومع ما كان عليه في المانيا قبل الحرب . وكان السؤال الاكثر خطورة هو ما اذا كان ما تكسبه من الدولارات عن طريق التجارة الخارجية سيكون كبيرا الى حد يكفي لاحداث فرق مهم . ومما لا ريب فيه انه كانت هناك اشارات مشجعة : فقد كان انتاجها الصناعي يزداد زيادة سريعة منذ اواسط عام ١٩٤٨ ، عندما وضعت خطة مارشال موضع التنفيذ ، وفي نيسان (ابريل) عام ١٩٥١ رفع الحلفاء القيود عن انتاج الصلب وغيره من المواد الاستراتيجية . الا ان الولايات المتحدة رفضت ان تخفف حواجزها امام الواردات الاوروبية وقد تكون رغبتهما ، وكانت تضغط على الاوروبيين الغربيين لانتاج اعددة حربية لابعد صناعاتهم عن انتاج السلع للتصدير او الاستهلاك . وفي « مؤتمر الديون » المنعقد في لندن بدءا من شباط (فبراير) ١٩٥٢ ، كان الدائنون ، وفي طليعتهم الولايات المتحدة ، يصرون على ان تدفع الجمهورية الاتحادية ديون المانيا الضخمة السابقة للحرب وديونها لمشروع مارشال^(٣١).

مما لا ريب فيه ان هذا الاعتماد على الولايات المتحدة جعل من الصعب على الالمان الغربيين ان

البلد الموحد الحلف الغربي . وفي اذار (مارس) عام ١٩٥٢ اقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا عقد مؤتمر حول اعادة توحيد المانيا وتحييدها . وبالإضافة الى هذا ، عرضت جمهورية المانيا الديمقراطية اجراء انتخابات حرة . فرغضت الدول الغربية الدعوة ، ووضح أديناور انه هو اشترك في اتخاذ القرار . وخلال تلك الاعوام أمرت حكومة المانيا الغربية أيضا على امتناع اصداقها السياسيين عن الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية . وادعت ، بالفعل ، انها بكونها الحكومة الالمانية الوحيدة المنبثقة عن انتخابات حرة ، يحق لها التكلم باسم الشعب الالماني بأسره^(٣٥). وفي ما يتعلق ببرلين ، طالبت بحق المرور بالبر والماء والنحو بين برلين الغربية و المانيا الغربية بالنسبة للأشخاص والسلع ، وبحق اشتراك الممثلين عن برلين الغربية في مداورات البرلمان الاتحادي (ولكن بدون تصويت) وبحق الجمهورية الاتحادية في تمثيل برلين الغربية في الشؤون الخارجية^(٣٦). والى ذلك اتخذت المانيا الغربية الموقف القائل بأن الوضع القانوني للأراضي الشرقية وحق اللاجئين الالمان في العودة الى هناك لم يطرأ عليهما تغيير ولا يمكن تعديلهما الا بمعاودة^(٣٧). وعلاوة على تأكيد هذه المطالب أعرب مستشار المانيا الغربية عن الأمل في تحطيم منطقة النفوذ السوفياتي في اوروبا الشرقية .

وجادل أديناور بأن دمج القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للغرب من شأنه ان يعزز مركزه للمساومة ضد الاتحاد السوفياتي وبالتالي يسهل تحقيق هذه الاهداف . وتكهن بأن ثورات ستندلع في اوروبا الشرقية وتعمل في الاتجاه ذاته. ولكن مهما كان احتمال تحقيق هذه الامور بهذه الطريقة ، فان دمج المانيا الغربية في الغرب له فوائد مهمة - فرض عمل للشركات الالمانية في البلدان الرأسمالية ومناطق نفوذها ولزعماء المانيا الغربية السياسيين في الشؤون الغربية^(٣٨).

وكانت مهمة المانيا الغربية ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، هي المساعدة في ايقاف توسع الشيوعيين في اوروبا ، وربما المساعدة في تدمير منطقة النفوذ السوفياتية في اوروبا الشرقية وفتح الطريق للتسلل الاميركي اليها . وهذا الهدف (بالإضافة الى الرغبة في خلق اسواق لسلعها)